عـرض تعريفي

كتبه: د. مشاري حمد الرويح[1]

إنه لمن دواعي سروري أن أكتب هذه المقدمة خصيصًا للطبعة العربية من كتاب: «**الاستثنائية الإسلامية: كيف يعيد الصراع حول الإسلام تشكيل العالم**» لمؤلفه الباحث شادي حميد، المهتم بشؤون الأحزاب السياسية الإسلامية، والإصلاحات الديموقراطية في الوطن العربي.

في الواقع إن هناك عددًا من الكتب عند الانتهاء من قراءتها، أو حتىٰ قبل ذلك، تشعر أنه في طريقة ليكون أحد الكلاسيكيات في موضوعه.

بالطبع قد يصنف هذا الكتاب، طبقًا لقراءة جزئية، في باب (الإسلام السياسي) أو توصيف وتصنيف سلوك الإسلاميين المعاصرين. الا أن قراءة أشمل من ذلك تضعه بالنسبة لمجال اهتمامه في علاقة شبه مع ثلاثة عناوين أخرىٰ جميعها تقدم رؤية للعلاقات البشرية علىٰ المستوىٰ الدولي بأبعاده الحضارية والهوياتية دون الانزلاق إلىٰ أطر تجريدية نظرية يصعب أحيانًا ربطها بالواقع: (سيارة الليكزس وشجرة الزيتون) لتوماس فريدمان، (نهاية التاريخ) لفوكويوما، و(صراع الحضارات) لهانغتون.

تلك العناوين جميعها اكتسبت مكانة كلاسيكية للباحثين حول رؤىٰ التفاعل

---

(١) **مشاري حمد الرويح**: أستاذ مساعد في قسم الشؤون الدولية بجامعة قطر. حاصل علىٰ شهادة البكالوريوس في العلاقات الدولية من جامعة فلوريدا الدولية في الولايات المتحدة، وشهادة الماجستير والدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة درهام في بريطانيا. تتعلق اهتماماته البحثية بالبحث حول العلاقة بين الإسلام والعلاقات الدولية المعاصرة والمبادئ التنظيمية للنظام الدولي الحديث. من مؤلفاته كتاب: الدول لا تذهب الىٰ الجنة: نحو نظرية للفعل الإسلامي في العلاقات الدولية (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠١٣) بالإضافة الىٰ عدد من الأبحاث المنشورة: دور الباحث المسلم في تنظير الفعل الإسلامي في العلاقات الدولية (دورية الدراسات الأسيوية، ٢٠١٥) والفشل الإقليمي: بين القوىٰ الخارجية والجماعات المسلحة (دورية سياسات عربية، ٢٠١٥).

وقد كتب الدكتور هذا العرض التعريفي بطلب من مركز نماء للبحوث والدراسات كمدخل للقارئ العربي.

الفكري، الحضاري، بل والمادي بين المجتمعات الإنسانية المعاصرة. بل إن جميعها، بشكل أو بآخر، تعاملت مع الحالة الإسلامية في هذا الإطار. هذا الكتاب الذي بين أيدينا، وإن كان يقدم حجج ونقاشات أكثر تخصصًا فيما يخص الحالة الإسلامية، الا أنه في، رأيي، يوضع هناك كرابع تلك العناوين. اكتساب تلك المكانة، علىٰ الأقل في هذا الباب، عادة ما يتطلب أمرين:

أولهما: وضع الحجة الرئيسية في الأطر الصحيحة فكريًا ونظريًا.

وثانيهما: أن تكون تلك الحجة خلاصة نظر، ومعايشة، وأسئلة علىٰ المستوىٰ الشخصي.

الحجة الجوهرية للكتاب بسيطة بما يكفي وخلاصتها: **الإسلام يتميز بعلاقة استثنائية بالسياسة، وأن تلك الاستثنائية يجب أن تأخذ بالاعتبار عند الحديث عن بناء إقليمي يتسم بالاستقرار والاستدامة.**

نظريًا: يضع الباحث تلك العلاقة الاستثنائية في مستوىٰ الدولة-المجتمع مدفوعة بمصادر فقهية وتاريخية واضحة ومجسدة ليس فقط في «الإسلاميين» بل في وعي وإدراك المجتمعات المسلمة، التي تميل بشكل عام لأهمية قيام الإسلام والشريعة الإسلامية بدور في المجال العام.

تلك الحالة مقيدة من قبل النظم العلمانية الاستبدادية العربية والمدعومة محليًا بنخب سياسية وثقافية علمانية ليبرالية محليًا، وبنظام دولي وقوىٰ غربية -وهنا يدخل المستوىٰ الدولي في التحليل- وكلها لا تعترف بتلك الاستثنائية بل تراها تهديد لعملية تحديث حتمية تحاكي التجربة الغربية التي يفترض أن تنتج، مع الوقت، نظم سياسية ديموقراطية، ونظام إقليمي علماني ليبرالي.

ظلت تلك الديناميكية تعمل بشكل مستقر ومتوقع، نسبيًا، بسبب عدد من التفاهمات، الضمنية، بين أطرافها حول عدد من الخطوط الحمراء الموجهة بشكل أوضح للإسلاميين الممثلين الىٰ حد كبير بجماعة الاخوان الإسلاميين، والتي اكتفت بدورها بال «حياة» في إطار تلك الحدود.

يرىٰ المؤلف أن الربيع العربي وما أنتجه من فرص وتهديدات حفز مجموعة من السلوكيات المختلفة للأطراف ذات العلاقة وبالتالي أنهىٰ العمل بالتفاهمات القديمة

وجعل من الدولة القومية هدف في المتناول، بل وجعل منها ساحة للمعركة، يسعىٰ للفوز بها الإسلاميون الحداثيون، والعودة الىٰ عرشها العلمانيون الاستبداديون، ويتخيلها العلمانيون الليبراليون كتجلٍ أخير، وتسعىٰ القوىٰ الدولية للحفاظ علىٰ مكتسباتها من أسس السيادة الحديثة/الوستفالية، بينما تعمل الحركات السلفية الجهادية علىٰ هدمها أو تجاوزها.

يرىٰ الباحث أن مركزية الدولة لهذا الصراع تمثل أساس لفهمنا لراهن ومستقبل لشرق الأوسط. فالدولة القومية التي يتم التصارع عليها ليست حيادية في المقام الأول بل تميل بوضوح لصالح الأسس العلمانية مما يضع عبئًا مبدئيًا علىٰ الإسلاميين في محاولاتهم للتعامل مع تلك التحيزات والاكراهات الحداثية الناتجة عنها، بالإضافة الىٰ الحصار المعنوي والمادي (السياسي، والاقتصادي، وأحيانًا العسكري) الذي فرض علىٰ تجارب الإسلاميين القصيرة في الحكم خلال السنوات القليلة التي أعقبت ثورات الربيع العربي حتىٰ وان أنتهج الإسلاميين أكثر الطرق «حداثة» للوصول للدولة: **الديموقراطية والفوز بالانتخابات.**

تلك الحالة المركبة من عدم الاعتراف والتعامل مع الاستثنائية الإسلامية السياسية بل وحصارها من جهة، وارتباك الإسلاميين وعدم قدرتهم علىٰ التعامل مع ما رغبوا فيه طويلًا- أي دولة تحمل مشروعهم الإسلامي من جهة أخرىٰ- أدت الىٰ، أو كانت أحد أسباب ظهور داعش متجاوزة الدولة القومية بالكلية والصراع حولها في إطار من فرض وجود كيان سياسي يتسم بالوحشية ومستوىٰ غير مسبوق من العنف.

يختبر المؤلف الحجة الجوهرية للكتاب وإطارها النظري متناولًا تجارب الإسلاميين في مصر وتركيا وتونس؛ رجاء التأكيد علىٰ الاستثناء الإسلامي ومآلات تفاعله في كل من تلك السياقات. والتي وان اشتركت في الانقسامات الحادة الا أنها أنتجت عدد من الاتجاهات المختلفة لا يظهر أنها تساهم في بناء إقليمي مستقر. حيث تراوحت تلك الاتجاهات من عودة النخب العلمانية والاستبدادية الىٰ الحكم بالقوة وضعف ثقة الإسلاميين -خاصة الشباب منهم في الوسائل الديموقراطية للوصول للدولة بل وأحيانًا في تلك الدولة القومية الحديثة نفسها- كما في مصر، وبين تجسيد الإسلاميين لاستبداد الدولة عند تمكنهم من مؤسساتها كما في تركيا، وتنازل الإسلاميين عن اسلاميتهم وذوبانهم الهوياتي كما في تونس.

وكلها مآلات تُسلِم الاستثنائية الاسلامية وتضعها في يد الحركات الأكثر عنفًا كداعش، والتي وإن تم القضاء عليها قريبًا الا أنها، كما يشير المؤلف، قد تترك نموذجًا مفاده أن التعبير عن الاستثنائية الإسلامية يمر فوق جثة الدولة القومية الحديثة.

لتجنب تلك النتائج يقترح الكاتب مجموعة من المقترحات والتي تتضمن تصميم سياسي (Political Design) يسمح بتحمل صدمات الانقسامات التأسيسية الحادة بين الإسلاميين والعلمانيين.

وهنا يقترح شادي النظام البرلماني بما له من سمات مرنة للتعامل مع الاختناقات السياسية الحادة بعيدًا عن الانقلابات. فيما يخص مستوىٰ التفاعلات السياسية يقترح الفصل الأخير من الكتاب عدد من النقاط مثل:

تأجيل النقاش الهوياتي لفترة حتىٰ يتم ترسيخ المبادئ الديموقراطية للنظام السياسي، وحتىٰ عند العودة الىٰ تلك النقاشات يجب الاقتراب من تلك النقاشات بروح أكثر انفتاحًا تعتمد علىٰ التنازلات المتبادلة بين الإسلاميين وخصومهم مع وجود حد أدنىٰ متفق عليه بين الطرفين لا يسمح بتنازل أي منهما عن جوهره الأمر الذي يعد غير ديمقراطي في المقام الأول.

فمن جهة يجب علىٰ الإسلاميين «تطمين» خصومهم بالحفاظ علىٰ طبيعة الدولة القومية بينما قد يحتاج الخصوم العلمانيين تفهم واقع مجتمعاتهم المحافظة والقبول بنسخة غير ليبرالية من الديموقراطية في إطار قواعد فوق دستورية تحفظ حد مقبول من الحريات والحقوق الملهَمة ليبراليًا. بالطبع هذا في حالة توفر فرصة سياسية لعودة الإسلاميين للمنافسة علىٰ الدولة، أما ان لم يمكن ذلك متاحًا، يرىٰ الباحث، أنه قد مر زمن علىٰ رؤية الاسلامين للمجتمع، بدلًا من الدولة، كمحرك للتحول الاجتماعي.

بعد هذا العرض المختصر لمحتوىٰ الكتاب وحججه الرئيسية أود في هذه المقدمة القصيرة التركيز أكثر وإبراز اسهام الكتاب في ذلك الجزء من عنوان الكتاب الذي قد لا يقدر بشكل كافي أي: «**كيف يعيد الصراع حول الإسلام تشكيل العالم**» تلك عبارة أو حجة تحتاج لإلقاء الضوء عليها بشكل أكبر وابرازها كأحد اسهامات الكتاب في فتح مجالات بحثية أوسع.

في أدبيات العلاقات الدولية للاستثنائية وجهان:

أحدهما هجومي والآخر دفاعي، الأول دائمًا ما ارتبط بالحالة الأمريكية (American Exceptionalism) وأحيانًا بالحالة الغربية بشكل عام. في هذه الحالة تكون الاستثنائية تبرير أو مسوغ للهيمنة الحضارية والقيادة السياسية للنظام الدولي. بينما في الحالة الثانية لا تعدوا عن كونها محاولة لتبرير تميز من نوع ما يحفظ حق مجتمع حضاري في عدم اتباع الحكمة والطرق السائدة في التعامل مع قضية ما.

يوجه الباحث خطابه بشكل أكبر الىٰ القوىٰ الغربية ونخبها الحاكمة في محاولة لإقناعها بالاعتراف والتعامل مع تلك الاستثنائية كونها استثنائية دفاعية. في اعتقادي، أن تلك القوىٰ ونخبها مدركين تمامًا لهذه الاستثنائية، بل وتتعامل معها أيضًا، ليس من خلال تصنيفها كهجومية أو دفاعية بل انطلاقًا من رؤية مختلفة لهذه الاستثنائية: رؤية كارل سميت للمواقف الاستثنائية أو الطارئة في الحالة السياسية (State of Exception) والتي تعرف عادة بأي اضطراب اقتصادي أو سياسي حاد يتطلب تطبيق إجراءات استثنائية بما في ذلك إلغاء أو تعليق القانون من قبل **السلطة السيادية** (Sovereign Power)[1].

تلك الحالات تخرج عن السياسة الطبيعية أو **تطبيع السياسة** (Normalization of Politics) والتي تتسم بنوع آخر من السيطرة يأخذنا بعيدًا عن ملاحظة السلطة السياسية إلىٰ **الحاكمية** (Governmentality) كما يراها فوكو، وهي فن إدارة الحياة اليومية للمجتمع، الحياة العادية، من خلال تنظيم شروط انتاج الممارسات اليومية الطبيعية للمجتمع[2] دون الحاجة للتدخل بشكل مباشر في هذه الحياة اليومية كون ممارسيها أنفسهم هم من يعيدون انتاجها بما في ذلك القيود علىٰ الثورة عليها. اقترن هذا النوع من الإدارة أو الحاكمية بالحداثة لتصبح: **حاكمية**

---

(1) Carl Schmitt, Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty (Chicago: University of Chicago Press, 2006); also see Giorgio Agamben, State of Exception (Chicago: University of Chicago Press, 2005).

(2) Michel Foucault, Governmentality, Ideology and Consciousness 6 (1979): 5-21.

الحداثة (Modern Governmentality) من هذا المنطلق تظل الحاكمية هي الأسلوب الأساسي للحكم طالما لم تتعدىٰ أي من الممارسات مبادئ **تنظيم الحكم الحديث** (Modern Rule) الوضع الذي يمثل حالة استثنائية تتطلب العودة الىٰ إجراءات استثنائية وظهور السلطة السيادية. **هؤلاء الذين يخلقون حالات متكررة من الاضطراب في السياسة العادية هم الخارجون عن حاكمية الحداثة.**

في النظام الدولي الإسلاميين هم دائمًا الخارجون، المحتملون، عن حاكمية الحداثة. من هنا يمكننا قراءة الاستثنائية الإسلامية والاختيارات التي يواجها حاملوها من حركات وأحزاب بل وشعوب.

فالتجربة التونسية مثلًا آثرت عدم الخروج، أو حتىٰ الاقتراب، من حدود السياسة العادية لحاكمية الحداثة، بينما في مصر كان الإسلاميون ضحية تطبيق إجراءات استثنائية من السلطة السيادية. أما الإسلاميون في تركيا فما زالوا يمشون علىٰ خط رفيع بين الحالتين قد لا يأخذهم بعيدًا.

بالطبع قد يبدي البعض اعتراضًا علىٰ تطبيق تلك الرؤىٰ علىٰ المستوىٰ الدولي. كبداية، لا يوجد هناك سلطة سيادية في المستوىٰ الدولي يمكن تحميلها العبء التفسيري لتفعيل حالة الاستثناء المذكورة أعلاه، ناهيك عن افتقار المستوىٰ الدولي لكثافة التنظيم التي تسمح بالحديث عن حاكمية فوكو الحداثية. تلك الاعتراضات تنطلق من رؤىٰ جزئية للنظام الدولي وتأخذ الكثير من مسلماته أساس لتلك الرؤية، يتوجب تصحيح تلك الرؤىٰ أخذ التالي بالاعتبار:

أولا: أن النظام الدولي نظام تراتبي (Hierarchal) وليس نظام تغيب عنه السلطة أو تتساوىٰ فيه السلطة (Anarchical) كما هو شائع؛ ذلك لأن السيادة كمبدأ تنظيمي ليس محصن من الإلغاء أو التعليق في الحالات الاستثنائية من قبل السلطة السيادية الدولية سواء تم ذلك من خلال تفويض من مجلس الامن، حتىٰ ضمنيًا، أو بشكل أحادي من قبل قوة عظمىٰ تتمتع بمكانة واقعية de facto بسلطة سيادية دولية.

في هذا الإطار لكريستان رويس-سميت منظر العلاقات الدولية مقاربة مثيرة للاهتمام قد تعطي غطاء نظري لهذه الحالة الامبريقية، حيث يربط بين مستوىٰ التمتع بالسيادة وبين الليبرالية من خلال تقديم صورة متمايزة (Differentiated) للسيادة الوطنية يكون معيار اعتراف واحترام، تلك السيادة مرتبط بمدىٰ تجسيدها لليبرالية

السياسية الغربية التي تهدف لخدمة وضمان حقوق وحريات الأفراد[1].

بمعنىٰ أنه كلما ابتعد النظام السياسي لدولة ما عن تجسيد القيم الليبرالية كلما كانت السيادة الوطنية التي يتمتع بها أكثر عرضة للتجاوز من السلطة السيادية الدولية بما في ذلك تعليق تلك السيادة في الحالات الاستثنائية.

ثانيًا: فيما يخص الاعتراض علىٰ تطبيع الحياة الدولية في إطار كثيف من الإجراءات المنظمة، فيكفي النظر الىٰ شبكات ومستويات القوانين والمبادئ والقيم الدولية الممتدة منذ اتفاقية ويستفليا **١٦٤٨** والتي أسست لأهم تلك المبادئ أي السيادة وما تلاها من **إقليمية** (Territoriality) وتمثيل قومي.

تلك المبادئ الأساسية تمثل حدود السياسة العادية في العلاقات الدولية الحديثة، قبل أن يملأ محتواها شبكات تنظيمية واجرائية أكثر تخصصًا ودقة تمتد من التجارة الدولية الىٰ حقوق المرأة. وبالتالي يمثل الخروج عن تلك الحدود حالة طارئة تتطلب تدخل القوىٰ السيادية الدولية، تلك المبادئ أيضًا اكتسبت مستوىٰ من القبول التلقائي لها مما يشرعن الحديث عن «سياسة عادية دولية» تحكم فيها الممارسات الدبلوماسية اليومية وقرارات السياسة الخارجية المنطلقة من منطق ومصلحة الدول، أو هكذا تعتقد، كما تحكم القرارات اليومية العادية من قبل الأفراد في أي مجتمع طبقًا لمنطق حاكمية الحداثة (Conduct of Conduct) أو إدارة الادارة.

بالعودة الىٰ مناقشات وحجج الكتاب الأكثر حميمية بالطبع مما يقدمه كارل شميت أو فوكو، نجد أن الباحث مدرك تمامًا لمدىٰ تأثير العلاقة الاستثنائية للإسلام والسياسة والذي قد يصل كما يوضح عنوان الكتاب الىٰ إعادة تشكيل العالم.

يرفع شادي التحدي من خلال الجملة التالية: (سيكون هناك حاجة للإسلام من أجل شرعنة أي نظام إقليمي مستقبلي)، **والتي يمكن قراءتها كالتالي**: إذا كان الإسلام يتميز بعلاقة خاصة بالسياسة، وأن اغلب سكان هذا الإقليم من المسلمين، فان بناءهم الإقليمي يجب أن يؤسس علىٰ شرعية إسلامية أو علىٰ الأقل شرعية يسمح بها الإسلام. بمعنىٰ أوضح يفترض الباحث، بشكل صحيح، أن تلك الاستثنائية يجب أن

(1) Christian Reus-Smit, The Moral Purpose of the State: Culture, Social Identity, and Institutional Rationality in International Relations (1999) P. 31

تترجم الىٰ أساس للتنظيم الإقليمي. تلك حجة مقبولة منطقيًا ومعياريًا علىٰ الأقل لساكني هذا الاقليم. علىٰ الرغم من ذلك تبقىٰ مشكلة وهي أن (الإقليم) (Region) في ذاته خلق حداثي تمامًا كما الدولة القومية. يؤكد هذه الحقيقة باري بوزان في تعريفه للنظام الإقليمي كنظام فرعي (Subsystem) عن النظام الدولي، وأن الأقاليم الحديثة لم تكن لتوجد لولا وجود وحدات سياسية مستقرة علىٰ مساحات جغرافية.

بمعنىٰ أن الوحدات الأساسية للإقليم هي دول حديثة مما يجعل النظام الإقليمي، كما أشرنا، نظام فرعي من النظام الدولي. وبالتالي عند الحديث عن الحاجة للإسلام لشرعنة النظام الإقليمي نحن نتحدث عن نقطة التماس، بل نقطة تشابك واضحة بين الإسلام وبين النظام الدولي لأننا ببساطة نتحدث عن الحاجة للإسلام لشرعنة نظام فرعي من النظام الدولي.

إذن بالإضافة الىٰ «عبء» دمج القانون الإسلامي في هياكل الدولة القومية الحديثة سيتوجب علىٰ الإسلاميين التعامل مع بناء إقليمي مكون من سيادات متعددة لكيانات سياسية تمثل قوميات متعددة في مساحة قد تثير القوىٰ السيادية الدولية بشكل أوضح: كون التهديد ليس موجهًا فقط إلىٰ لبنات متفرقة في البناء المؤسسي للنظام الدولي بل إلىٰ أحد نظمه الفرعية المهمة. تلك مواجهة كفيلة أن تعيد تشكيل العالم.

علىٰ الرغم من تجاوز تلك المواجهات لمستويات مؤسسية مختلفة: النظام الدولي، النظام الإقليمي، الدولة القومية دائمًا يذكرنا الباحث خلال الكتاب أنها تتجلىٰ في مستويات أقرب من ذلك: في اضاءة الفجر الخافتة في تونس، في مقاهي القيروان، وشوارع مصر الجديدة، وشواطئ الساحل الشمالي.

وهنا تظهر الجودة الثانية التي تجعل من الكتاب مرشح لمكانة كلاسيكية ألا وهي ربط وتفسير أطر تحليلية معقدة بممارسات إنسانية يومية احتاج الباحث للاقتراب منها للإجابة علىٰ أسئلة أكثر قربًا حول أطر هويات مختلفة: كالإسلام، الليبرالية الغربية، والديمقراطية والتي لا تظهر للباحث، علىٰ ما يبدوا، كمجرد مفاهيم سياسية وعقائدية بقدر كونها أجزاء وعناصر لتركيب إجابات ورؤىٰ مهمة للباحث نفسه. أقترح علىٰ القارئ الاستمتاع بتلك السمة الحميمية والتي لا تقل أهمية عن الكثير من الإحصاءات التي استخدمها الباحث كلما سمحت تلك السمة بذلك.

معًا، تقدم تلك الوسائل حجج قوية ومنظمة حول مشاريع بحثية مستقبلية حول كيف يعيد الصراع حول الإسلام تشكيل العالم.